الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en

الإفتتاحية: مهام حركة حقوق الإنسان في ظل العولمة

محمد السيد سعيد

الإشارة المرجعية لهذا المقال: سعيد، محمد السيد (2000) *الإفتتاحية: مهام حركة حقوق الإنسان في ظل العولمة*. رواق عربي، 5 (3)، 6-24.

إيضاح
هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبيه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر
هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0.

مهام حركة حقوق الإنسان في ظل العولمة

على ضوء المناقشات التي أجريناها في العدد الماضي، يتوجب على حركة حقوق الإنسان أن تشتبك مع عملية العولمة على مستويين: الأول مستوى الرقابة، أما الثاني فهو مستوى المشاركة في صنع السياسات.

أولا: الأجندة الرقابية

تمتد عملية العولمة إلى أبعاد الحياة الاجتماعية: السياسية والثقافية والاقتصادية، وهى تطرح إعادة صياغة جوهرية للعلاقات بين الجماعات والأهم في كل هذه الأبعاد، الأمر الذي يحتم مد الدور الرقابي إليها جميعا، حسبما تقتضيه الظروف. وحيث إن المساحة المتاحة هنا لن تسمح لنا بمناقشة تفصيلية، فسوف نعالج البعدين السياسي والثقافي بإيجاز، بينما نتوسع قليلا في تناول القضايا الاقتصادية، والتي لا زالت تشكل أهم أبعاد العولمة، في الحقبة الحالية والتي قد تمتد طويلا في المستقبل.

الرقابة على العولمة السياسية

بينما يمكننا الحديث عن العولمة الاقتصادية بقدر كبير من الوضوح، فإن العولمة السياسية عملية بعيدة للغاية من التحقق، ويخضع تعريفها لقدر كبير من الاختلاف والنزاع، والغموض أيضا.

فلو استندنا إلى مفهوم قانوني واضح ونزيه لتوقعنا أن يتم تعريف العولمة السياسية بالاقتراب الحثيث من فكرة حكومة عالمية. والشكل الوحيد المقبول عالميا من حيث المبدأ لمثل هذا التعريف يشتمل على تطوير هيئة الأمم المتحدة وتمكينها من ممارسة سلطات حقيقية في الشئون الدولية، وتحريرها جزئيا من الولايات المتحدة التي يهيمن عليها عبر مجلس الأمن. ولكن واقع العلاقات الدولية يتناقض -ولو جزئيا- مع هذا المفهوم، حيث يتراجع دور المنظمة الدولية، وخاصة في مجال صيانة الأمن والسلم الدوليين، لصالح حلف الناتو والسياسات الانفراجية من جانب الولايات المتحدة تحديدا.

ويترتب على هذا "**الاغتصاب**" للسلطة في النظام الدولي تناقضات و توترات

كثيرة يشتمل بعضها على انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان الجماعية والفردية، وتوزيع غير عادل للعائد والمسئولية عن الجهود الدولية لحل عديد من المشكلات العالمية غير القابلة للتجزئة، وهناك جانب آخر يتصل مباشرة بالحركة العالمية لحقوق الإنسان، وهو التلاعب الانتقائي بهذه الحقوق لتحقيق أهداف سياسية أنانية، وخاصة ببعض الدول الكبرى تحديداً الولايات المتحدة الأمريكية.

وتحتاج هذه الجوانب الثلاثة إلى نوع مكثف من الرقابة والتحرك المبدئي السريع، وهو ما نتناوله بإيجاز في الفقرات الثلاث التالية:

١- اغتصاب السلطة الدولية

فالواقع إن اغتصاب سلطة القرار في النظام الدولي من الهيئة القانونية المفوضة بذلك من جانب جميع أطراف المجتمع الدولي ولصالح الولايات المتحدة أو الحلف العسكري المرتبط بها، وهو الناتو ينطوي بذاته على توظيف القوة لفرض أمر واقع بالتناقض مع مبادئ جوهرية لمنظومة حقوق الإنسان، مثل مبدأ حق الأمم في تقرير مصيرها، والتساوي بينها في السيادة والكرامة، والحق في التنمية والمشاركة. وبصورة أكثر تحديدا، ثمة مخاطر محددة لهذا الاغتصاب بالنسبة لخرق سيادة الدول وانتهاك حقها في تقرير المصير والتدخل في شئونها، بما في ذلك إساءة استخدام مبدأ "التدخل الإنساني" و"حقوق الأقليات" وغيرها من المبادئ الإنسانية، كما قد يترتب على هذا الاغتصاب خرق وانتهاك القانون الدولي الإنساني وخاصة اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة.

وبينما قد لا تكون أشكال معينة من انتهاك حق تقرير المصير مسائل واضحة بحد ذاتها من الناحية الحقوقية، يجب على حركة حقوق الإنسان أن تظهر يقظة في مناقشة هذه المسائل من أجل بناء إجماع دولي يحقق أوفر وأفضل ظروف ممكنة لحل المشكلات الصعبة، مثل توحيد دول مقسمة (كوريا الشمالية والجنوبية، الصين وتايوان.. الخ) أو تقسيم بعض الدول (جمهورية يوغسلافيا) أو تمكين شعوب معينة من الاستقلال (مثل الشيشان) .. الخ.

وعلى نفس القدر من الأهمية تثور مشكلة بناء السلام العادل في بلاد معينة مزقتها الحروب العرقية والدينية. فعلى سبيل المثال، أظهر حلف الأطلنطي "إرادة قوية" فيما يتعلق بالاستقلال الجزئي لكوسوفا، ولكن الدول القائدة في الحلف، وخاصة الولايات المتحدة لم تظهر أدنى قدر من الاهتمام بمسألة إعادة الإعمار

إن اغتصاب السلطة في النظام الدولي الجديد من الأمم المتحدة لصالح الولايات المتحدة والناتو يتناقض جوهريا مع منظومة حقوق الإنسان ويسئ إلى مبدأ التدخل الإنساني.

والمساعدة في بناء إدارة محلية لكوسوفا وتحقيق المصالحة بين الأغلبية الألبانية والأقلية الصربية هناك. وثمة ما يؤكد أن الأمر نفسه لازال صحيحا بالنسبة للبوسنة والهرسك.

وإذ ا كانت بعض الأحداث والأحوال السياسية غامضة من الناحية الحقوقية، فإن بعضها الآخر يتسم بالوضوح الكامل من حيث المرجعية الحقوقية مثل حالة فلسطين المحتلة، والتي لازالت تخضع لإدارة استعمارية إحلالية واستيطانية باطشة. وقد جنبت الأمم المتحدة وهمشت عمدا فيما يتصل بالمفاوضات حول حل الصراع العربي الإسرائيلي عموما والحقوق السياسية للشعب الفلسطيني خصوصا. ويجب أن تؤسس الحركة العالمية لحقوق الإنسان موقفها على المرجعية الدولية، وخاصة القرارات السنوية للجمعية العامة والخاصة بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وألا تحيد عن هذه المرجعية. ويتطلب ذلك من المنظمات العربية تكثيف عملها في هذا المجال وجعلها بندا ثابتا في سياساتها ولقاءاتها ومنابرها الدولية.

إذا كانت بعض الأحداث والأحوال السياسية غامضة من الناحية الحقوقية فإن بعضها يتسم بالوضوح الكامل مثل قضية فلسطين المحتلة.

٢- التوزيع غير العادل للأعباء والعائد

لقد تركت المهمة المباشرة والخاصة بوضع سياسات عالمية كل المشكلات البيئية والاجتماعية الدولية غير القابلة للتجزئة مثل مشكلة البيئة العالمية، والجريمة المنظمة، والسكان والأمراض الوبائية العابرة للحدود، والتحلل الاجتماعي والفقر واللاجئين للأمم المتحدة. وتقوم الأمم المتحدة بهذه المهمة من خلال عقد مؤتمرات عالمية رسمية وتشارك فيها المنظمات غير الحكومية.

ولكن مقابل تخصيص الأمم المتحدة لمناقشة هذه المشكلات العالمية ووضع سياسات وحلول لها، فإن نجاعة هذه الحلول والسياسات قد أصبحت موضع شك كبير، لأسباب ثلاثة على الأقل: الأولى هي أن المتطلبات المالية والسياسية والإدارية اللازمة لوضع وتطبيق حلول حاسمة غائبة إلى حد كبير، وخاصة أن الدول الكبرى هي الوحيدة القادرة على تحمل أعباء الموازنات الضرورية، وأنها هي نفسها صاحبة أوفر نصيب من المسئولية عن توليد هذه المشكلات. وترغب الولايات المتحدة خاصة في تجنب تحمل المسئولية وتظهر عزوفا شديدا عن المشاركة المالية بما يتفق مع نصيبها من المسئولية عن توليد المشكلات المذكورة بالأصل" وهو ما يؤدي إلى إجهاض الجهود الدولية المضنية التي وضعت لإيجاد حلول وسياسات لحلها. ويتفرع

من تلك المشكلة قضايا أخرى مثل معارضة الولايات المتحدة ودول غربية أخرى لإجراءات محددة تعد ضرورية من الناحيتين الفنية والسياسية لمحاصرة وحل المشكلات العالمية غير القابلة للتجزئة، وهو ما ينفي تماما مجرد توفر الإرادة السياسية ناهيك عن الموازنات المالية- الضرورية.

والواقع أن المشكلة العامة والتي تشارك فيها طائفة كبيرة جدا من الحكومات هي التحلل من المسئولية والعزوف أو التهر ب الفعلي من الالتزامات الخاصة بأعباء حل تلك المشكلات، وبجانب ذلك كثير من الدول متوسطة النمو والتي تستطيع القيام بدور اكبر، دون أن ترغب في ذلك.

ويترتب على عدم توفر سلطة اتخاذ القرار أو الموازنات المالية أو الإرادة السياسية أن تبقى الحلول الممكنة سياسيا- باهتة وعاجزة إلى حد كبير. وبالتالي تقع أعباء هذه المشكلات على الدول الأكثر فقرا، والتي تعاني من أشد الأضرار الناجمة عن هذه المشكلات، وتتحمل عمليا بأكثر أعباء مناهضتها، وتتساوى في ذلك مشكلة البيئة الدولية مع الجريمة المنظمة ومع الأمراض الوبائية والانفجار السكاني.. الخ.

ويتعين على الحركة العالمية لحقوق الإنسان أولا أن تظهر اهتماما أكبر بهذه المشكلات، وأن تنشأ مراصد كثيرة لتعقبها ومتابعتها وثانيا أن تبادر لوضع تصورات وحلول ناجحة من خلال الدراسة والتمحيص، وأن تطالب العدالة الدولية سواءا في توزيع أعباء حل المشكلات أو التخفيف من ويلاتها أو من الترتيبات الاجتماعية والاقتصادية الضرورية لمحاصرة احتمالات توليدها في المستقبل.

٣- التلاعب بمبادئ حقوق الإنسان

هنا تظهر أكثر المشكلات تعقيدا أمام الحركة العالمية لحقوق الإنسان، ذلك أن عديدا من الدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة، توظف مبادئ حقوق الإنسان لإضفاء شرعية دولية على تصرفات بعض الدول الحليفة لها، أو لحرمان بعض الدول المضادة لسياساتها من هذه الشرعية، ولتبرير تصرفات وأفعال، أو إدانة تصرفات وأفعال معينة بهدف واضح، وهو تحقيق مصالح استراتيجية وسياسية واقتصادية. وفي حالات معينة يكون هذا التوظيف شديد الوضوح، بحيث يسهل تماما التمييز الصارم بين مواقف الحركة العالمية لحقوق الإنسان، ومواقف الولايات المتحدة أو غيرها من الدول الكبرى. ولكن هذا الوضوح قد يبهت في حالات أخرى،

يتعين على الحركة العالمية لحقوق الإنسان أن تظهر اهتماما أكبر بالمشكلات الاجتماعية والبيئية والدولية خاصة في ظل تحلل عديد من الحكومات من المسئولية تجاهها.

وبحيث تختلط هذه المواقف. فالدعوة الأمريكية مثلا لاحترام حقوق الإنسان في دول مثل الصين وكوبا والعراق.. الخ. تتفق -في الاتجاه العام- مع القوى المناضلة لتحقيق هذا الهدف سواءا داخل نفس هذه الدول أو على الصعيدين الإقليمي والعالمي. كما أن الدعوة لعولمة الديمقراطية والنضال من أجلها قد يؤدي إلى نفس الخلط. ولهذا السبب، قد يسهل على حكومات مثل هذه الدول توظيف الحس الوطني الرافض للتدخلات أو للهيمنة الأمريكية لنزع الشرعية من حركة حقوق الإنسان، اعتمادا على الاتهام المضمر والصريح بأن الأخيرة هي مجرد "مخالب" للأولى أو عميلة لها. وفي أحيان كثيرة، وحيثما تشعر أمم معينة بالظلم القومي الواقع عليها من جانب النظام الدولي عامة والولايات المتحدة خاصة، تزيد سهولة إقناع المواطنين عن طريق وسائل الإعلام الجماهيري المملوكة للدولة بأن المطالب الديمقراطية والحقوقية هي وسائل للضغط الأمريكي. ويحدث ذلك بالضبط بصورة مكثفة في وطننا العربي، حيث لا تتورع حتى أكثر النظم والحكومات ارتباطا بالولايات المتحدة عن اتهام حركة حقوق الإنسان بالعمالة لهذه الأخيرة. ورغم شذوذ وغرابة هذه الحرب الإعلامية فإن فعاليتها في التأثير على الرأي العام لا يمكن إنكاره أو التخفيف منه في المدى المباشر.

إن مئات من الشروح المنشورة عادة في نشرات محدودة التوزيع- قد لا تجدي فتيلا أثناء اشتداد الأزمات القومية.ومع ذلك، فإن ثبات حركة حقوق الإنسان على المبدأ ومواصلتها العمل بصورة نزيهة وأخلاقية يمكنه أن يوضح الصورة على المدى الوسيط والطويل. إذ تتباعد غالبا المسافات الفاصلة بين المواقف الأمريكية من قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ومواقف المنظمات الحقوقية ذات المصداقية، وذلك بفضل منهج التلاعب ذاته. فالتلاعب يعني في الجوهر فقدان المواقف الأمريكية للمبدئية والثبات والانسجام، وتكييف هذه المواقف تبعا للمصالح والمتغيرات الخاصة بالعلاقات الثنائية في معظم الأحوال.

وبكل أسف، فإن إخضاع الولايات المتحدة ذاتها للرقابة في مجال حقوق الإنسان من جانب المنظمات الحقوقية الشهيرة مثل العفو الدولية، وحتى المنظمات الأمريكية ذاتها لم يلفت انتباه الرأي العام غير المتخصص. ومع ذلك، فإن واجب الحركة العالمية لحقوق الإنسان هو الاستمرار في كشف التلاعب بالمبادئ الحقوقية من جانب الولايات المتحدة، وفي نفس الوقت، فإن المعاني والدلالات الأكثر ثراءا

إن واجب الحركة العالمية لحقوق الإنسان هو الاستمرار في كشف التلاعب بالمبادئ الحقوقية من جانب الولايات المتحدة.

وصلابة والتي تنطوي عليها مواقف الحركة الحقوقية من العمل والنضال من أجل انتزاع الديمقراطية والحقوق الفردية والجماعية يحدث هذا التمييز تلقائيا، حيث غالبا ما تتسم مواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة من هذه القضايا لا بالتقلب والتغيير فحسب، بل والضحالة والسطحية أيضا.

فالديمقراطية في الخطاب الأمريكي الموجه للعالم الخارجي ليست أكثر من هيكلية قانونية، وغالبا ما تختلط مع اقتصاد السوق في كل واحد. أما عن وجهة نظر أكثرية المنظمات الحقوقية النضالية، فإن الديمقراطية لا تعني فحسب حكم القانون وتداول السلطة ومبدأ حكم الأغلبية والتعددية الحزبية.. الخ. بل تعني تمكين المواطنين من المشاركة الفعالة وتعني أيضا ظروفا وبيئة سياسية أفضل للنضال ضد التهميش ومن أجل اقتلاع الفقر، والعمل لضمان توازن القوى والمصالح الاجتماعية في كل بلد.

ومن هنا، ثمة إمكانية واسعة للرقابة على المواقف الأمريكية الخاصة قبل هذه القضايا، وكشف منهج التلاعب من أجل تحقيق مصالح سياسية خاصة.

الرقابة على العولمة الثقافية

سَبَّبَ الاعتقاد بأن العولمة تعني فرض هيمنة الثقافة الأمريكية أو الغربية على حساب محو أو إخضاع بقية الثقافات، قلقا عميقا لدى كافة الشعوب. وتكاد تكون هذه المخاوف الدافع الأهم لمناهضة العولمة لدى كثير من التيارات والجماعات الثقافية حول العالم.

وفي مواجهة هذا المفهوم للعولمة يبرز التأكيد على الحاجة للدفاع عن التنوع الثقافي الخلاق في العالم. ومثلت هذه الحاجة جوهر الدعوة المتضمنة في التقرير الصادر عن اليونسكو باسم **"تنوعنا المبدع"** والذي وضعه عدد من الأشخاص البارزين برئاسة بيريز دي كويلار الأمين العام السابق للأمم المتحدة. وتبني مؤتمر عقد في استوكهولم لتنسيق السياسات الثقافية عام ١٩٩٨ هذا التقرير وأضاف عليه طائفة من التوصيات والمطالب الضرورية لحماية التراث الثقافي والنظم الثقافية لمختلف الشعوب. وكررت عدة مؤتمرات دولية أخرى هذا الإطار العام.

ولم تشتبك الحركة العالمية لحقوق الإنسان مع القضايا التي تثيرها العولمة الثقافية إلا من زاويتين:

في مواجهة الاعتقاد بأن العولمة تعني فرض هيمنة الثقافة الأمريكية أو الغربية على الشعوب يبرز التأكيد على الحاجة للدفاع عن التنوع الثقافي الخلاق في العالم.

أ- الزاوية الأولى هي ما نص عليه إعلان الأمم المتحدة بخصوص حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية أو دينية أو لغوية.. ومن خلال هذا المنظور قد تراقب منظمات حقوق الإنسان الوفاء بالحقوق الثقافية للأقليات.

ب- أما المنظور الثاني فهو حقوق المهاجرين، وخاصة في البلاد المتقدمة والتي نصت عليها اتفاقية حماية العمال المهاجرين وأسرهم والموقعة برعاية منظمة العمل الدولية.

ومع ذلك، فإن الرقابة على الحقوق الثقافية للأقليات والعمال المهاجرين وأسرهم لا تزال بدائية للغاية، ومن ثم عشوائية وانتقائية .

إن الرقابة على الحقوق الثقافية للأقليات والعمال المهاجرين وأسرهم لا تزال بدائية للغاية ومن ثم عشوائية وانتقائية.

ولهذا السبب قد لا يكون من الحكمة التوسع في الرقابة على الحقوق الثقافية في ظل العولمة قبل استقرارها بالنسبة لهاتين الجماعيتين المتمايزتين. ومع ذلك، فإن أفضل أنواع الرقابة المخصصة لحماية حقوق الأقليات والمهاجرين لن تكون كافية للرقابة على الآثار والنتائج الثقافية للعولمة عموما. ذلك أن هذه الآثار قد تفضي إلى تحقيق مخاوف العديدين من الهيمنة الثقافية الأحادية والإضعاف المستمر للثقافات الأخرى، أو إشاعة صور سلبية نمطية عنها. ويقتضي الحفاظ على **"تنوعنا الخلاق"** إضافة آليتين مهمتين للرقابة:

الأولى: تختص بالرقابة على تشويه الثقافات أو السطو على التراث الثقافي لشعوب العالم المختلفة، وخاصة في المواد السمعية البصرية، والإنتاج الفني الآتي من الدول المتقدمة وصناعاتها الثقافية والإعلامية الجبارة.

أما الثانية: فتقوم تحديدا على رصد الوسائل الثقافية/ الإعلامية التي قد تشوه هذه الثقافات أو تشيع ثقافة الكراهية والتعصب والتحريض ضدها في وسائل الإعلام الحديثة بما في ذلك محطات التلفاز الفضائية والإنترنت. وقد تكون فكرة إنشاء مرصد للإعلام مغرية وجوهرية بالنسبة لجماعة مهنية أو منظمة عالمية متخصصة في هذا الشأن Media Watch .

الرقابة على العولمة الاقتصادية

حيث إن الاقتصاد هو المجال الأنشط للعولمة في الحقبة الراهنة، ولفترة طويلة مقبلة فهو الأجدر بمتابعة وثيقة. غير أن المتابعة والرقابة لابد أن تشمله بإطار ما. فالمفهوم المباشر لحقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كان

ينهض على مبدأ محاسبية الدول القومية State accountability. وعندما نخرج من مجال الرصد والرقابة القائمين على جعل الدولة مسئولة عن حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وندخل إلى مجال الرصد والرقابة القائمين على جعل النظام الاقتصادي الدولي مسئولا عن هذه الحال ة بدوره يتضاعف تعقيد الإطار اللازم لهذا الرصد والرقابة.

فلابد للإطار اللازم للرقابة والرصد أن يخرج أصلا من دائرة النظرية الاقتصادية المعروفة وخاصة نظرية حرية التجارة أو سيادة السوق. إذ لا يمكن أن نجعل النظام الاقتصادي الدولي مسئولا عن خلق بيئة انتهاك لحقوق الإنسان من داخل منطق هذه النظريات. بل ومن الواضح إننا لابد أن نخرج أصلا من مجال المنطق الاقتصادي الضيق، وأن نقوم بالرقابة انطلاقا من مفهوم فلسفي وأخلاقي. وهذا هو فعلا المفهوم الذي شكل منصة انطلاق لمظاهرات سياتل Seatle وما تلاها من نضالات تستهدف تصحيح أسس (أو مناهضة) الوضع والتركيبة الراهنة للعولمة التي ترمز لها منظمة التجارة الدولية، وربما بدرجة أكبر من صندوق النقد والبنك الدوليين. والمفهوم الفلسفي والأخلاقي العام الذي يشكل هذه المنصة قد يكون له حد ادنى، مثل مبدأ لا ضرر ولا ضرار المعروف في الفقه الإسلامي، أو نفي شرعية ما يسمى بعقود الإذعان duress المعروف في القانون الوضعي الحديث. ونعني بذلك أن العولمة الاقتصادية لا ينبغي أن تسبب ضررا بالشعوب أو أن تتشكل مؤسسيا بحيث تفرض نتائجها على الأ طراف الأضعف في المبادلات الاقتصادية العابرة للحدود، وبالتحديد تلك التفا عات العابرة للحدود بين الفقر والغنى، وبين الضعف والقوة، وبين التخلف والتقدم الاقتصادي.

ونحن ندعو لتشكيل فرق عمل من العلماء والباحثين لوضع فهرست Index أو مؤشر محدد لقياس نتائج التفاعلات الاقتصادية العالمية على رفاهية الشعوب الفقيرة والضعيفة والنامية، لبيان ورصد ومتابعة ما قد تؤدي إليه هذه التفاعلات من إفقار نسبي للشعوب Relative Pauperization .

وقد نصل إلى رصيد أفضل لو تركنا الحد الأدنى ودلفنا إلى منطق المسئولية المشتركة للإنسانية عن اقتلاع الفقر وتحقيق تقدم وتنمية متوازنة لمختلف الأمم والجماعات، عندئذ يتعين ع لينا أن نكون مقياسا أو مؤشرا لبيان الإضافة المحتملة لثروة الشعوب ونموها البشري والإنساني من خلال التفاعلات الاقتصادية العالمية.

ندعو لتشكيل فريق عمل من العلماء والباحثين لوضع فهرست أو مؤشر محدد لقياس نتائج التفاعلات الاقتصادية العالمية على رفاهية الشعوب الفقيرة والضعيفة والنامية.

وبوسعنا أن نستند هنا على منظومة حقوق الإنسان، من خلال مفهومين جوهريين:

الأول: هو مفهوم حق التنمية، والثاني: هو مفهوم العدالة الدولية.

فحق التنمية يحل إلى حد ما مشكلة كيفية جعل النظام الدولي مسئولا عن خلق بيئة انتهاك لحقوق الإنسان، ومن ثم كيفية الضغط لتحسين ظروف وبيئة العلاقات والتفاعلات الاقتصادية على المستوى العالمي بهدف تأمين وتحقيق الحق في التنمية الذي هو قبل كل شئ حق دولي، أي حق في مواجهة النظام الدولي برمته.

إن مبدأ العدالة الاقتصادية الدولية يهتم بأن تكون التفاعلات الاقتصادية في صالح جميع الأطراف وبدرجة مقبولة في توزيع العائد.

ومن ناحية أخرى، نستطيع أن نزيد الأمر تبلورا ووضوحا من خلال صياغة حق جديد هو الحق في العدالة الدولية عموما، بما في ذلك الحق في العدالة الاقتصادية الدولية. والواقع أن مفاهيم متعددة تستخدم بالفعل على المستوى الإجرائي لقياس عدالة بعض التفاعلات الاقتصادية الدولية مثل مفهوم التجارة النزيهة fair trade. وقد طورت الدول المتقدمة والغنية هذا المفهوم في علاقاتها التجارية المتبادلة بحيث تتيح للدولة أن تقيد وارداتها من دول أخرى بإبراز دليل على أن هذه الواردات تخرج عن مفهوم التجارة الن زيهة مثل أن تتلقى الصادرات دعما ماليا أو غير مالي كبير من الحكومة بحيث تؤدي إلى إغراق أسواق من الدول المعنية ببضائع وخدمات أرخص من تكلفتها، أو أن تكون الأجور المتضمنة في سعر السلعة أقل بكثير من الأجر العادل في إطار علاقات تعاقدية حرة .. الخ.

ولكننا نعني بمبدأ العدالة الاقتصادية الدولية نطاقا كاملا من الممارسات التي قد تؤدي إلى جعل التفاعلات الاقتصادية الدولية لصالح طرف واحد، دون الآخر، وإلى توزيع عائد هذه المبادلات لصالح طرف ما بدرجة أكبر بكثير من الطرف المقابل. أي أن مبدأ العدالة الاقتصادية الدولية يهتم بأن تكون هذه التفاعلات لصالح جميع الأطراف، وبدرجة مقبولة من التكافؤ في توزيع العائد.

ويمكننا متابعة هذه المعاني بصورة نظرية من خلال استعراض الأبعاد والمجالات المختلفة للتفاعلات الاقتصادية الدولية كما يلي:

١- التجارة الدولية:

توقعت النظرية التقليدية للتجارة الدولية أن تؤدي إلى منافع لكل الأطراف، بفضل التخصص وتقسيم العمل، والتركيز على المزايا النسبية لكل من هذه الأطراف. والواقع أن التجارة الدولية الراهنة لا تدعم هذه النظرية، لأن التخصص يقوم على غدم التكافؤ. وفي حالة أكثرية دول الجنوب الفقيرة، وفي نفس الوقت

توقعت الدراسات التي قامت بها منظمات اقتصادية دولية مثل البنك الدولي أن يؤدي تحرير التجارة الدولية من خلال الاتفاقية الأخيرة إلى توليد عائد إضافي لكل أطراف التجارة الدولية ولكن هذا العائد يتحقق أساسا للدول المتقدمة، بينما لا يعود للدول الفقيرة سوى الفتات.

وتقبل المنظمات الاقتصادية الدولية تلك النتائج التي تعد من وجهة نظرنا -كما أسلفنا القول- غير عادلة. ولكن المسألة تتجاوز بكثير عدم عدالة توزيع العائد الإضافي لتحرير التجارة، إذ تعاني الدول الضعيفة والفقيرة من تدهور شروط التجارة واتجاهها لفترات طويلة إلى الهبوط، بما في ذلك عقد التسعينات كله تقريبا. ويعني ذلك أن الدولة الفقيرة يجب أن تصدر كميات أكبر من منتجاتها باستمرار لكي تستطيع أن تستورد نفس الكميات السابقة من منتجات الدول المتقدمة. أي أن التجارة بين الجنوب والشمال ليست فقط غير عادلة، وإنما هي أيضا سببا للإفقار النسبي.

عانت الدول الفقيرة والضعيفة طويلا من نتائج التخصص وتقسيم العمل الكولونيالي وقد يسبب النظام الذي نشأ مع منظمة التجارة الدولية لهذه الدول أضرارا كبيرة.

وقد عانت الدول الفقيرة والضعيفة طويلا من نتائج التخصص وتقسيم العمل الكولونيالي، كما يبدو الأمر واضحا من ظاهرة تذبذب وهبوط شروط التجارة خاصة ضد المواد الخام والأولية، ولكن النظام الجديد للتجارة الدولية والذي نشأ مع منظمة التجارة الدولية (التي حلت محل منظمة الجات) قد يسبب لهذه الدول أضرارا أكبر.

فقد ترافق هذه النظام مع التخلي عن مبدأ الأفضلية Non- Reciprocity الممنوح للدول الفقيرة والنامية في النظام السابق، وخاصة في دورة طوكيو التي أقرت نظاما عاما للتفضيلات GSP للدول النامية بحيث تتمكن صادراتها من الدخول لأسواق الدول المتقدمة، دون أن يشترط لذلك تخلي الدول النامية عن نظامها الحمائي الضروري لصمود صناعاتها الناشئة، أمام تدفق صادرات الدول المتقدمة لها.

وبالارتباط مع تآكل نظام التفضيلات والامتيازات التجارية الممنوح للدولة الفقيرة والنامية تضاعفت أشكال الحماية التي تعيق دخول الصادرات الزراعية والصناعية منها إلى أسواق الدول المتقدمة، وتباينت هذه الأشكال بين القيود البيئية، وقيود ما يسمى بالصحة العامة، والمقاييس الفنية، إلى جانب أشكال الحماية الجمركية الصريحة ومثل تلك المرتبطة باتفاقيات الأنسجة المتعددة

والسياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي.

ولهذه الأسباب مجتمعة لا تنمو صادرات معظم الدول النامية في الوقت الذي تتزايد فيه وارداتها بسرعة مما يضاعف من الضغوط على الموازين التجارية، وبإضافة مشكلة هبوط شروط التجارة وغيرها من المشكلات المرتبطة بالمدفوعات الخارجية نجد شبكة كاملة من الممارسات التجارية الدولية غير العادلة التي تحدث إفقارا نسبيا وتتباعد أكثر عن مفهوم التجارة العادلة (بالمعنى السابق ذكره والأشمل من مفهوم التجارة النزيهة).

وتحتاج كل هذه الأبعاد لرقابة من منطلق حقوقي وإنساني، غير أنه يمكن أيضت توسيع مجال الرقابة لتشمل التجارة في المواد غير المشروعة وغير الإنسانية والمدمرة للبيئة.

لقد توسعت أنشطة المضاربات المالية والنقدية في ظل العولمة وتوسع اقتصاد السوق مما يماثل رفع القيود عن بعض ضواري الغابة وإطلاقها في طرقات المدن الكبرى.

٢-المضاربات المالية والنقدية، وأنشطة غسيل الأموال:

تسبب هذه المضاربات قلقاً واسعا حتى بين صفوف الاقتصاديين التقليديين، وصناع السياسة الاقتصادية حتى في الدول المتقدمة والنامية وقد تضاعف القلق نتيجة للأزمات المالية والنقدية الكبرى التي نتجت جزئيا عن المضاربة الدولية مثل أزمة المكسيك والأزمة الآسيوية. والسبب الرئيسي (لهذه المخاوف هو وجود كمية مذهلة من الفوائض النقدية غير الموظفة والتي تتحرك بتأثير تفاوت وتغير أسعار الصرف بين العملات المهمة في الاقتصاد الدولي، ولكن بدلا من أن تكون حركة هذه الأموال انعكاسا للتغيرات في أسعار الصرف، فإنها صارت سببا لهذه التغيرات والتي تأخذ شكل تقلبات عنيفة قد يؤدي بعضها إلى انهيار مالي ونقدي شامل مثلما حدث في اقتصادات جنوب شرق آسيا بنهاية تسعينات القرن العشرين. إذ استخدمت هذه الأموال في المضاربة ضد العملات الآسيوية (وقبل ذلك ضد عملات دول نامية مثل المكسيك في منتصف التسعينات، بل ودول متقدمة غنية مثل المملكة المتحدة في السبعينيات). مما أدى إلى انهيارها، ومن ثم انهيار القيمة الحقيقية لمدخرات ملايين من الناس في هذه الدول، وإفقارهم بين عشية وضحاها.

إن جانبا كبيرا من حركة هذا المال المضارب يتم عبر قنوات رسمية ومن خلال ترتيبات خاصة في البنوك ودوائر المال الأوربية، وخاصة لندن، ولكن جانبا آخر يتم عبر قنوات وبأشكال غير رسمية وناتجة عن الاقتصاد الأسود المكون من مافيات

الإجرام الاقتصادي في شتى الدول المتقدمة. ويستهدف غسل هذه الأموال أو بعضها من خلال تحريكها إلى أنشطة رسمية في بلاد أخرى، ومنها بعض بلاد الجنوب.

وقد توسعت هذه الأنشطة في ظل العولمة وبتأثير توسع اقتصاد السوق ورفع وإلغاء الترتيبات على حركة المال Deregulation ، وهو الأمر الذي يماثل رفع القيود عن بعض ضواري الغابة و إطلاقها في طرقات المدن الكبرى.

إن الرقابة على أداء الشركات عابرة القومية واحترامها المعايير المطبقة في بلادها الأم من حيث الحقوق الاجتماعية للعاملين والمستهلكين ضرورة ملحة.

وهناك مع ذلك اتفاق متزايد على ضرورة العودة إلى فرض قيود على الأنشطة المضاربة للأموال السائلة والتأكد من شفافية ومشروعية حركتها عبر الحدود القومية الأمر الذي يستحيل تحقيقه بدون اتفاقية دولية، وحتى يتم ذلك، وتتمكن السلطات الرسمية من فرض رقابة قوية على حركة الأموال السائلة من خلال ترتيب تعاهدي دولي، قد تضطر حركة حقوق الإنسان لفرض رقابتها الخاصة على هذه التحركات والأنشطة، أو على بعض نتائجها على الأقل، والمطالبة بالتعويض عن الخراب الاقتصادي والإفقار الاجتماعي الذي قد يترتب عليها.

٣- أنشطة الشركات عابرة القومية:

إذا كانت منظمة التجارة العالمية هي رمز العولمة الاقتصادية، فإن الشركات عابرة القومية هي المحرك الفعلي لها.

فهذه الشركات هي المصدر الأهم للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم ككل، وهى تستوعب داخل شبكاتها الجانب الأعظم (٦٥٪) من التجارة الدولية، كما أنها المصدر الأول للتجديد التكنولوجي القابل للتصريف التجاري. ويخضع للشركات عابرة القومية معظم الإنتاج المدول، وتعد بذلك المحدد الأول لتقسيم العمل الدولي.

وبحكم أحجامها الكبيرة، فإن موازين القوى بين هذه الشركات والغالبية الساحقة ومن دول العالم الثالث المضيفة لاستثماراتها تجنح بشره لصالحها. ومن المعروف أن هذا الحجم مقاسا بالاستثمارات ورؤوس الأموال والمبيعات والعمالة وغيرها من المؤشرات قد يصل إلى حجم الإنتاج القومي لعشرات من الدول مجتمعة.

والواقع أن النفوذ الاقتصادي المذهل لهذه الشركات كان قد أقنع الأمم المتحدة بالحاجة إلى فرض نوع من الرقابة على سلوكها وأدائها من خلال إنتاج ما يسمى

"مدونة سلوك Code of Conduct " وهو ما أنجزه مثلا مركز الشركات عابرة القومية التابع للمجلس الاقتصادي الاجتماعي. ولكن مع تغير البيئة السياسية الدولية في عقدي الثمانينات والتسعينات لصالح جعل هذا الجهد غير ذي جدوى منذ ذلك الوقت.

ومع ذلك، فإن جوانب معينة من أداء الشركات عابرة القومية لا يزال موضع نقد شديد وثمة قدر كاف من الاتفاق على ضرورة إخضاعه للرقابة الدولية الصارمة. تشمل هذه الجوانب التدخل في الشئون السياسية للدول خارج إطار القانون، مثل تدبير الانقلابات على نحو مماثل لما قامت به شركة النحاس الأمريكية في شيلي عام ١٩٧٣، أو تدمير البيئة الطبيعية مثلما حدث في مناطق معينة من جنوب شرق نيجريا خلال الثمانينات وبداية التسعينيات أو التسيب في تطبيق معايير الأمن الصناعي بما يؤدي إلى إصابة آلاف من الناس بأضرار صحية قاتلة مماثلة لما حدث في الهند بعد تسرب غازات سامة من مصنع تابع لشركة دونونت الأمريكية في بداية التسعينيات أو التآمر على الاستقرار الاقتصادي، وهو ما حدث في عدد من دول العالم خلال الخمسين عاما الماضية.

غير أن الحاجة للرقابة على أداء هذه الشركات يجب أن يتطرق أيضا إلى جوانب أخرى قد تعد "اعتيادية" من منظور اقتصاد السوق أو الفكر الإداري في بعض الدول، وخاصة الولايات المتحدة. تشمل هذه الجوانب حقوق العمال في التنظيم النقابي، والذي تتجاهله بعض الشركات، حق العمال في التعويض عن التسريح المفاجئ، وكذلك الحقوق الإنسانية الأخرى مثل الأمن الصناعي والتأمين الصحي، والتأمين الاجتماعي (المعاش خاصة).

ويجب التفكير في إلزام الشركات عابرة القومية باحترام نفس المعايير المطبقة في بلادها الأم من حيث الحقوق الاجتماعية للعاملين والمستهلكين إضافة إلى الحقوق المالية والضريبية للدول المضيفة وحكوماتها.

ذلك أن اللهفة على استقبال الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة التي تصاحبها قد تدفع البلاد المضيفة الفقيرة والضعيفة إلى تجاهل معايير الأداء التجاري النزيه والمقبول المطبقة في البلاد الأم لهذه الشركات. كما أن الحكومات في هذه الدول قد لا تمتلك الوسائل والآليات اللازمة للرقابة والمحاسبة، أمام الحشد الهائل من التقنيات المحاسبية والإدارية التي قد توظفها هذه الشركات

من الممارسات الشائنة التي تجعل الرقابة على الشركات عابرة القومية ضرورة ملحة، التجارة غير المشروعة في المعادن الثمينة وخاصة الماس والذي يعتقد الكثيرون أنه وراء تمويل الحروب الأهلية في بلاد أفريقيا.

لمصلحتها. وعلى سبيل المثال، من المعروف أن كثيرا من هذه الشركات تتبع أسلوبا خاصا في التصدير يضع أسعارا مخفضة على بعض أو كل صادرات السلع والخدمات من الشركات التابعة والمنتسبة لها في دول معينة، وخاصة الدول الفقيرة والضعيفة، وذلك كأسلوب لتهريب الأرباح الحقيقية وتخفيض مستوى التعرض الضريبي وابتزاز حكومات الدول المضيفة بأن تظهر هذه الشركات وكأنها خاسرة. وتحتاج تلك الممارسة والمعروفة باسم أسعار التحويل Transfer Pricing إلى رقابة يستحيل تحقيقها إلا على مستوى عالمي.

ومن الممارسات الشائنة والتي تجعل الرقابة العالمية ضرورة ملحة ، التجارة غير المشروعة في المعادن الثمينة وخاصة الماس، والذي يعتقد الكثيرون أنه وراء تمويل الحروب الأهلية في بلاد إفريقيا عديدة وخاصة أنجولا وموزمبيق. ولا شك أن الشركات عابرة القومية هي أحد أطراف هذه التجارة.

غير أن معنى الرقابة التي يجب ممارستها لا ينصرف إلى الأنشطة الإجرامية وحدها، وإنما يجب أن يركز على الأعمال "الاعتيادية" والتي قد تعد "مشروعة" من وجهة نظر الحكومات المتقدمة، ولكنها تعد ظالمة أو مدمرة من زاوية نتائجها الاقتصادية والاجتماعية، فعلى سبيل المثال، تعد ممارسة الاحتكار واحدة من تلك الممارسات ولا شك أن تسارع الاندماجات وعمليات الشراء والاستيلاء بين الشركات العملاقة بعضها وبعض قد تسارعت بشدة بفضل العولمة والتكتلات الاقتصادية. وتقضي هذه العمليات إلى إعاقة الباب أمام المنافسة، القضاء على الشركات الصغرى والمستثمرين الصغار، سواء في البلاد المتقدمة نفسها أو في العالم الثالث.

ويرتبط بذلك أيضا الممارسات التقييدية Restrictive في مجال تحويل التكنولوجيا. ويعني بهذه الممارسات منع المنتجين في العالم الثالث الذين يحصلون على ترخيصات صناعية من الشركات العملاقة المالكة لبراءات الاختراع أو العلامات التجارية وغيرها من الأسرار التكنولوجية من إشاعة استخدام هذه التكنولوجيات وإتاحة استخدامها من لزملائهم في نفس البلدان أو منعهم من التصدير أو وضع سقوف كمية على الإنتاج والصادرات التي تستخدم هذه التكنولوجيا.. الخ. وقد أدانت تقارير مركز الشركات عابرة القومية في الأمم المتحدة هذه الممارسات التقييدية، كما أدانت المبالغة في الحصول على ريوع هذه

إن معنى الرقابة التي يجب ممارستها لا ينصرف فقط إلى الأنشطة الإجرامية وحدها وإنما يجب أن يركز على الأعمال الاعتيادية والتي قد تعد مشروعة من وجهة نظر الحكومات المتقدمة.

التكنولوجيا المتقدمة.

والواقع أن التجديد التكنولوجي الذي انبسط في صورة ثورة كاملة خلال العقدين الأخيرين يمثل أكثر جوانب عملية العولمة الاقتصادية تناقضا. فهذا التجديد يمثل السر الحقيقي وراء التقدم الاقتصادي ويمكن اعتباره ثمرة العبقرية البشرية في كل مكان، ولكن التوظيف التقييدي للتجديد التكنولوجي يحرم أجزاءا كبيرة من البشرية من التمتع بثمار التقدم، ويضاعف الفجوة بين والغنى والفقر وبين القوة والضعف.

وقد ضاعفت عملية العولمة التجارية والاقتصادية من القيود المفروضة على نقل التجديد التكنولوجي. بل ومثلت هذه القيود الجديدة أهم وأعقد مجالات التفاوض في دورة أوروجواي التي انتهت إلى توقيع اتفاقية (مراكش) للتجارة الدولية، وفرضت هذه الاتفاقية قيودا متعددة على إشاعة ثمار التجديد التكنولوجي، وخاصة في العالم الثالث باسم حماية الملكية الفكرية.

ولا تمثل تلك القيود الجوانب الوحيدة للتناقض الذي يلف عملية العولمة. بل إن مناهج التجديد التكنولوجي والسياسات التكنولوجية للدول الكبرى هي أيضا جوانب جديرة بالنقد والمتابعة. إذ تؤدي تلك التحيزات إلى إهمال حاجات الفقراء والشعوب المستضعفة والتركيز على خدمة احتياجات الأغنياء القادرين على الشراء.

وهناك مناظرة حارة تدور حول آثار التجديد التكنولوجي المدفوع بالمنافسة التسويقية فضلا عن إهدار الموارد، وخاصة مستويات البطالة. وعلى ترسيخ أنماط حمقاء من الاستهلاك. ويجب على حركة حقوق الإنسان متابعة هذه المناظرات والمشاركة في صياغة برامج عمل ومطالب تصحيحية من أجل إعادة توظيف التجديد التكنولوجي للقضاء على الفقر وخدمة حاجات البشرية بقدر أكبر من التوازن.

الاحتجاج هو شكل واحد للعمل النضالي سواء في ميدان الحقوق أو في دنيا المصالح المشروعة ولكن الرقابة على البيئة الدولية والسياسات العولمية آلية إضافية أعمق.

ثانيا: المشاركة في وضع السياسات

قد نختلف في تقويم ما حدث في سياتل، وما أعقبها من تظاهرات تحتج على العولمة التجارية وممارسات المنظمات الاقتصادية الدولية والدول الكبرى، في مواجهة الدول الفقيرة. ولكن هناك أمرا جوهريا يجب أن يسبق كل خلاف، وهو أنه لا شئ يعادل الممارسة النضالية التي تستهدف الوقوف بجانب فقراء وضعفاء

العالم. ويشكل هذا الأمر التزاما مبدئيا وقطعيا من جانب حركة حقوق الإنسان على المستوى العالمي.

ومن ثم، فإن أي أطروحة يجب أن تنتسب لهذا الرصيد النضالي العظيم. وما نقترحه هنا هو تطوير هذا الرصيد من داخله.

فالاحتجاج هو شكل واحد للعمل النضالي سواءا في ميدان الحقوق أو في دنيا المصالح المشروعة. والرقابة على البيئة الدولية والسياسات العولمية هي آلية إضافية أعمق لأنها تستند إلى معايير وبرامج عمل ومقاييس محددة للأداء تصلح للإحالة إليها من جانب الجميع، في تقديري مرحلة أرقى، وهى مرحلة المشاركة في صنع تلك السياسات، وهى ما يتطلب الاشتباك معها من منظور نضالي وحقوقي متبلور.

هل تعني المشاركة بالضرورة الموافقة على عملية العولمة؟ الواقع إن الموافقة ليست ضرورية إذا كان منطق المشاركة صلبا ويتشكل عبر التزام أخلاقي، وينساب عبر منهج تفاوضي. إذ يفرض هذا المنطق وضوح الرؤية المطلبية، وليس الموافقة بالضرورة على الرؤية الحاكمة والمطبقة فعليا.

بل إن الاحتجاج نفسه هو في حقيقته نوع من المشاركة، وإن كانت مشاركة سلبية. فالاحتجاج الجماهيري في سياتل ضد أجهزة منظمة التجارة العالمية قد يكون منصبا على العولمة باعتبارها اسما أو اصطلاحا ما لعمليات اقتصادية تتجاهل حقوق ومصالح الشعوب الفقيرة. ولكن لنتأمل هذا المعنى الأخير جيدا. إن جوهره هو أن الاحتجاج قد انصب على إهمال العالم وتجاهله، ذلك أن شعوب العالم الثالث الفقيرة والضعيفة هي في واقع الأمر أغلب العالم وأكثريته. ومن ناحية أخرى، فإن الاحتجاج نفسه قد اتخذ صياغة مبنية على منظور آخر للعولمة، سواءا من حيث المضمون أو الشكل. لقد انطلق الاحتجاج من إدراك أن قرارات منظمة التجارة العالمية وغيرها من مؤسسات العولمة تؤثر تأثيرا عميقا على رفاهية العالم، وإن قطع الطريق على مزيد من هذه القرارات يشكل واجبا عالميا. ومن ناحية الشكل، فقد تضامن في هذا الاحتجاج النضالي عشرات من المنظمات والحركات الاجتماعية والحقوقية التي تنتمي إلى بلدان وثقافات شتى.

ثمة باختصار ما يشير إلى أن الرصيد الاحتجاجي للنضال ضد العولمة قد انصرف إلى نقد ما يعتري عملية العولمة من نقص وقيود، تنشأ بسبب الأنانية

ثمة ما يشير إلى بداية قوية لتجاوز مرحلة الاحتجاج السلبي وصياغة برنامج عمل مطلبي يشارك في العملية ويوسعها لتشمل العالم كله وخاصة فقراءه وضعفاءه.

والتمحور حول الذات الثقافية (الغربية). إنه إذن نقد لعولمة الأغنياء والأقوياء، ومواجهة ضد هذه العولمة بعملية أخرى مقابلة هي عولمة الحركة المناصرة للفقراء والضعفاء.

ثمة أيضا ما يشير إلى بداية قوية لتجاوز مرحلة الاحتجاج السلبي وصياغة برنامج عمل مطلبي يشارك في العملية ويوسعها لتشمل العالم كله -وخاصة فقراء وضعفاء العالم- بنظرة حانية وملتزمة أخلاقيا وحقوقيا. فالمطالب الخاصة بإلغاء ديون الدول الأكثر فقرا والتي وضعت على جدول أعمال مؤتمر قمة مجموعة الثمانية GB في أوكيناوا اليابان في صيف هذا العام هي مقدمة لتلك الحركة المطلبية والصياغة البرنامجية التي ندعو إليها. ورغم استمرار تجاهل هذه المطالب من جانب القمة المذكورة، فإن اتجاه التحرك قد أصبح واضحا، وهو مزيد من الضغط والشحن المعنوي والمادي الضروري لمساندة تلك المطالب وإجبار صناع القرار الاقتصادي في العالم على الاستجابة لها.

والواقع إن تلك ليست سوى بداية، ولكنها تبدأ من مرحلة ناضجة. ذلك أن النقد الموجه إلى الأشكال والسياسات الراهنة للعولمة في مجالاتها المختلفة تظهر بوضوح ميادين التحرك وبعض الصياغات المطلبية التي تصلح كأجندة لتحرك شامل. غير أن تلك الأجندة تحتاج لمزيد من الجهد في صياغتها بصورة واقعية، وبدون تفريط. ففي مجال التجارة الدولية قد نضطر للاختيار بين المطالبة بآليات وترتيبات قادرة على وقف تذبذب وهبوط شروط التجارة. ولكن بعض تلك الترتيبات قد لا يمكن نيلها بالنظر إلى التقديس الأعمى لقوى السوق الذي يسم الأيديولوجيا الرأسمالية المعاصرة، وفي المقابل، قد تكون المطالبة بإنشاء آليات تعويضية هى الطريق الأسلم والأكثر واقعية وتقدما للوقوف بقوة مع الفقراء والضعفاء وحقهم في اقتلاع الفقر وإحراز التقدم.

بل إن تلك الآليات التعويضية ذاتها قد تحتاج لجهد عالمي وفكري واسع النطاق لضمان ألا تقوم بمجرد تثبيت الهياكل المهجورة للإنتاج والتسويق والتوزيع في الدول الفقيرة. حيث تحتاج هذه الشعوب لما هو أكثر بكثير من مجرد استقرار الدخل الناشئ عن التصدير، لأنها تحتاج لتثوير هياكل الإنتاج نفسها.

ومن ثم يتعين علينا بحث التوظيفات التي يجب أن تستهدفها الآليات التعويضية والتي من شأنها أن تفي بالغرض في غضون مدى زمني بمعقول. إن إعادة تأهيل النشاط الإنتاجي، وخاصة في قطاعي الزراعة والصناعة يبدو كشعار مناسب

يجب إلزام مختلف الشركات عابرة القومية بتخصيص نسبة معقولة من أرباحها للمساهمة في الأنشطة التنموية الاجتماعية للدول الفقيرة والضعيفة وفي الساحة العالمية عموما.

ولكنه يحتاج لتضامن وجهد متواصلين من جانب الباحثين والعلماء في شتى أرجاء العالم لوضعه موقع التطبيق بأفضل أساليب ممكنة.

وينسجم مع ذلك جملة المطالب التي يجب وضعها أمام صناع السياسة والشركات عابرة القومية لرد جانب من الأرباح والعوائد الكبيرة التي تحصل عليها من أعمالها في الدول الفقيرة والضعيفة وفي الساحة العالمية عموما. إن مجرد منع الممارسات التقييدية والممارسات الأخرى الضارة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعوب الفقيرة (مثل أسعار التحويل) لا يفي بالغرض، ولكن حزمة من الأفكار الملزمة لهذه الشركات قد تكون مدخلا مناسبا لإحياء وإعادة إنعاش البيئة، وتعزيز أنشطة التدريب والتعليم ورفع المستوى المهاري لقوة العمل، وإنشاء مراكز للبحوث والتطوير بالتعاون مع المجتمع العلمي والحكومات، وتوفير قنوات للتعرف على أساليب الإدارة الجديدة والمساهمة في تطوير الهيكل الخاص بالرعاية الصحية والتعليم ومياه الشرب والصرف الصحي.. الخ. هي جميعا أنشطة ذات عائد تنموي واجتماعي كبير ومؤثر. ويجب إلزام مختلف الشركات على تخصيص نسبة معقولة من أرباحها للمساهمة في تمويل تلك الأنشطة.

ومن الممكن أيضا -بل من الضروري- العمل على صياغة مطالب واضحة وبرامج عمل لإشاعة المعرفة بالتكنولوجيات الجديدة عندما يكون ذلك مناسبا ومفيدا. هنا لا تكفي المطالبة بإنهاء الممارسات التقييدية أو التخفيف منها. وعلى سبيل المثال، يمكن لجماعات منظمة من الشباب في الدول المتقدمة أن تستخدم شبكات المعلومات المتاحة مثل الإنترنت لتقديم معلومات تفك الأسرار التكنولوجية التي تحتكرها الشركات عابرة القومية. ويماثل هذا الجهد ما قامت به أجيال عديدة وجماهير غفيرة بين أعمال نضالية كانت ضرورية لتفكيك الاستعمار السياسي، وإن كان يختلف في الأساليب النضالية المتبعة.

وباختصار، فإن ما ندعو له من مشاركة في عملية العولمة يفتح أفقا غير مألوف إلى حد ما يمكن من خلاله تفعيل الالتزام بالحق في التنمية والحق في العدالة الدولية بوسائل كفاحية وعملية في نفس الوقت. ولا يمكن حصر هذه الوسائل لأنها غير محدودة، ولا تتقيد سوى بسقوف الخيال والكفاءة التنظيمية المتاحة.

وتبقى كلمات قليلة لاستكمال تصورنا هذا عن مهام حركة حقوق الإنسان في ظل العولمة.

الكلمة الأولى تتعلق بما لابد أن القارئ قد لاحظه في عزوفنا عن إدانة عملية

إن ما ندعو له من مشاركة في عملية العولمة يفتح أفقا غير مألوف إلى حد ما، يمكن من خلاله تفعيل الالتزام بالحق في التنمية والحق في العدالة الدولية بوسائل كفاحية وعملية في نفس الوقت.

العولمة وصرف الجهد في المطالبة بمناهضتها، والواقع أن هذا الموقف مقصود لأسباب كثيرة.

أول هذه الأسباب هو اقتناعي بأن العالم في حاجة لمزيد من التقارب والتضامن وإلا سقط النظام العالمي في هوة التحلل وربما الانفجار غير العقلاني.

ورغم العيوب المعروفة لعمليات العولمة الجارية حاليا، فإنها تشكل على الأقل نوعا ما من الضمانات أو السدود الدفاعية ضد نتائج التحلل الاجتماعي والثقافي والذي يتخذ تعبيرات ومظاهر شتى تشمل الصراعات العرقية والحروب الدينية.

أما السبب الثاني فهو التأكيد من جديد على الحاجة إلى العقل المفتوح والذي يناقش بحرية وبصورة نقدية كافة الظواهر دون أن يرتد راجعا إلى الانغلاق أو الأيديولوجيات الشمولية التي تمجد العنف. ويعتقد كاتب هذه السطور أن من الممكن دائما الجمع بين منهج تفاوضي وكفاحي في نفس الوقت كبديل للاندفاع إلى الرفض التام أو الصراعات الاستئصالية.

ويرتبط هذا المعنى بسبب ثالث وهو أن العولمة حتى بحدودها وقيودها القائمة تفتح إمكانيات لا نهائية لتثوير أساليب الحياة وإنتاج المعارف وإشاعتها وبناء التضامن الأممي الحقيقي، وأنها بهذا المعنى تصلح منصة انطلاق لتجاوز آفاقها الحالية لصلاح البشرية بأكثر من أية مرحلة سابقة في تاريخ الإنسانية. لقد فجر العلم، بل وفجرت الرأسمالية الحديثة إمكانيات لا نهاية لها، ويستحيل وقفها عند الحدود المرغوبة من جانب الأقوياء والأغنياء. ويتعين علينا البحث عن سبل تفعيل هذه الإمكانيات لصالح الضعفاء والفقراء وتمكينهم من توظيفها للحصول على حقوقهم وترقية قدراتهم.

إن من السهل للغاية أن ترفض الدول الغنية والقوية النظر بعين الاعتبار لمسئوليات عالمية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية أو حتى مجرد التوزيع العادل للأعباء طالما أنها تضمن وقوف الرأي العام المحلي فيها إلى جانبها. أما إذا تحول جانب مهم من الرأي العام في هذه الدول لصالح المسئوليات العالمية المشتركة ومبادئ العدالة الدولية والحق في التنمية، وساند بقوة مطالب الشعوب الفقيرة والضعيفة فسوف يكون من المستحيل للحكومات الاستمرار في تجاهل هذه المبادئ والمطالب.

رئيس التحرير